

الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبايتك ومساهمتك نموذجاً)

E-administration and its role in activating tax performance (jibaya'tic-moussahamtic as models)



د. فهيمة بلول^{1*}

¹كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة عبد الرحمان ميرة-جباية (الجزائر)

Fahima BELLOUL^{1*}

¹Faculty of law and political science, University of Bejaia- Algeria

تاريخ الاستلام: 2022/09/06 تاريخ القبول للنشر: 2022/10/20 تاريخ النشر: 2022/12/30



ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع تقديم الخدمة العمومية بالطريقة الإلكترونية في مادة الضرائب وإلى أي مدى تمكنت هذه الآلية من تحقيق فعالية الأداء الضريبي.

تبين لنا من خلال محاور الدراسة أنّ التحوّل نحو المعاملات الإلكترونية بالنسبة للخدمات التي تقدمها الإدارة الضريبية نتج عنه نوع من التحسّن والمرونة أثناء تقديم الخدمة العمومية، لاسيما من خلال إنشاء بوابة خاصة بالتصريح الجبائي وتسديد الضرائب باستعمال وسائل الدفع الإلكترونية، ومع ذلك تبقى هنالك الكثير من النقائص والمعوقات التي تُعزّم من فعالية المعاملات الإلكترونية في مادة الضرائب.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، المكلف بالضريبة، جبايتك، مساهمتك، التحصيل الجبائي.

Abstract :

This study aimed to highlight the reality of providing public service electronically in taxes and the extent to which mechanism has been able to achieve the effectiveness of tax performance.

Through the axes, we found that the shift towards electronic transactions for the services provided by the tax administration resulted in a kind of improvement and flexibility during the delivery of the public service, especially through establishing a platform for tax declaration and payment using electronic means of payment, however, there are many shortcoming that reduce the effectiveness of Electronic transactions in taxes.

Keywords: E-administration; Taxpayer; jibaya'tic; Moussahamtic; tax collection.

مقدمة:

تسعى مختلف دول العالم إلى البحث عن أحسن السبل لسدّ النفقات العمومية من خلال خلق موارد مالية وصّبّها في الخزينة العمومية، بشكل يضمن على الأقل إشباع الحاجات الضرورية للمواطن، لاسيما بالنسبة لدول العالم الثالث التي تعاني دائما من صعوبات مالية أثرت سلبا على معيشة المواطن.

مما لا شكّ فيه أنّ أغلب الدول تتفق على جعل المورد الضريبي من أهم موارد الخزينة العمومية، وتولي أهمية خاصة لعملية فرض الضريبة وتحصيلها بشكل تضمن من خلاله الحفاظ على هذا المورد الأساسي للخزينة العمومية.

تُشكل عملية فرض الضريبة الحلقة الأولى من حلقات الأداء الضريبي التي تتم من خلال تدخل السلطة المختصة بتحديد الوعاء الضريبي وتطبيقه على كل شخص خاضع للضريبة بالنظر إلى طبيعة النشاط الذي يمارسه ودخله الشهري، مروراً إلى إجراءات تحصيل الضريبة باعتبارها الإجراء العملي الذي من خلاله تتمكن الإدارة الضريبية من تحقيق الهدف من فرضها للضريبة، عن طريق تحصيلها ومنع التهرب عن أدائها.

ما يمكن الإشارة إليه من خلال الواقع المعاش في الإدارة الضريبية أنّ هذه الأخيرة تعاني من عدّة إشكالات وصعوبات أثرت سلبا على عملية التحصيل الجبائي وأدت إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي لاسيما بالنسبة لبعض المكلفين بالضريبة، الأمر الذي فرض على الدولة أن تبحث عن نظام جديد يقضي على سلبات الإدارة التقليدية التي عجزت عن تحقيق المبتغى من فرض الضريبة، وتجلى ذلك من خلال تبني عملية الرقمنة وإدخال إصلاحات تقنية مسّت مختلف الهياكل الإدارية لاسيما الضريبية منها.

إنّ محاولة الدولة الجزائرية تبني برنامج الإدارة الإلكترونية لم يكن بمحض الصدفة، وإنما كانت عملية ضرورية مقصودة تهدف إلى القضاء على مختلف الفجوات التي تعرقل عملية الأداء الضريبي، وتسعى الدولة من خلال هذه المبادرة إلى ضمان تحصيل الديون الضريبية باعتبارها أهم مورد للخزينة العمومية.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع المعاملات الضريبية بالطريقة الإلكترونية في الجزائر من خلال التساؤل عن مدى فعالية برنامج الإدارة الضريبية الإلكترونية كوسيلة بديلة لتحسين الأداء الضريبي في الجزائر؟

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

- الإدارة الضريبية تعاني من عدّة صعوبات في عملية الأداء الضريبي سببها ممارسات الإدارة التقليدية البيروقراطية.

- الرقمنة عملية ضرورية لتحسين الخدمة العمومية ومنع أي تهرب ضريبي.

- تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال الضرائب ليس بالأمر الهين.

- لا يمكن تحقيق سياسة الدولة في مجال الخدمة الالكترونية إلا من خلال إيجاد الحلول الممكنة لتفعيل الإدارة الضريبية الإلكترونية.

للإجابة عن الإشكالية المقترحة ينبغي تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين، نتناول في المحور الأول مؤشرات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال الضرائب من خلال البحث عن واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية كبديل للإدارة الضريبية التقليدية والبيروقراطية، أما المحور الثاني من الدراسة فسيخصص لتقييم واقع هذا التطبيق وما هي المعوقات التي تُعكر عملية تنفيذ برنامج الإدارة الإلكترونية في مادة الضرائب.

المبحث الأول

مؤشرات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مادة الضرائب

إنّ الحديث عن تبني نظام الإدارة الالكترونية في الجزائر أصبح ضرورة بالنظر إلى مختلف التحولات العالمية في مجال استعمال الرقمنة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، فمصطلح الإدارة الإلكترونية من المفاهيم الجديدة والدخيلة على الإدارة التقليدية التي لها أسس ومعايير تختلف عما أفرزه عالم الرقمنة والاتصالات.

ورغم التبني الظاهري لبرنامج الإدارة الالكترونية في الجزائر منذ سنوات إلا أنّ تنفيذ البرنامج لم يكن بالشكل المطلوب ولم تظهر نتائجه جليا على أرض الواقع إلا في السنوات الأخيرة بسبب انتشار وباء كوفيد 19 الذي فرض على الدولة التجسيد الميداني لبرنامج الجزائر الالكترونية. نسعى من خلال هذا العنوان الأساسي إلى البحث في البداية عن واقع تبني الرقمنة في العمليات الضريبية ومبررات التحول الرقمي، مع تقديم بعض النماذج حول الممارسة الالكترونية في مجال المعاملات الضريبية.

المطلب الأول: واقع الإدارة الضريبية الالكترونية في الجزائر

سعت الدولة الجزائرية كغيرها من دول العالم الثالث لتبني الرقمنة وعصرنة المرفق العام من خلال مختلف البرامج والأنظمة التقنية التي تُسهّل المعاملات بين مختلف القطاعات والمجالات وذلك من خلال اعتماد برنامج الجزائر الالكترونية، والذي تجسد من خلال إدخال المعاملات الالكترونية في مختلف المرافق الحساسة في الدولة، الأمر الذي يفيد أنّ نظام الإدارة الإلكترونية من المفاهيم الجديدة التي تستحق الدراسة والتحليل لإمكانية تطبيقها في أرض الواقع.

الفرع الأول: لمحة عن نظام الإدارة الضريبية الالكترونية ومبررات التحول الرقمي

مصطلح الإدارة الالكترونية من المفاهيم الجديدة بالنسبة لدول العالم الثالث التي تحاول مواكبة ما وصلت إليه الدول المتقدمة من خلال نقل التكنولوجيا ومحاولة تجسيدها في الهياكل الإدارية التي تقدم الخدمة العمومية.

أولاً- لمحة عن نظام الإدارة الإلكترونية:

يُوصف نظام الإدارة الإلكترونية بأنه ذلك النظام الذي يقوم على فكرة الاستغناء عن الملفات الورقية والاعتماد على وسائل إلكترونية حديثة تقدم الخدمة دون وثائق ورقية، باستعمال أجهزة الحاسب المرتبطة بنظام الأنترنت، وتبني الرقمنة كفضاء الكتروني يساهم في جودة الخدمة ومرونتها بعيدا عن التعقيدات الإدارية التقليدية، فهي إدارة مسؤولة عن تقديم المعلومات والخدمات الإلكترونية بطريقة رقمية للزبائن ومؤسسات الأعمال القادرة على الاتصال الكترونيا وعن بعد، وقد أصبح هذا المفهوم قابلا للتطبيق بفضل التقدم السريع والمذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات¹.

ومن خلال جهود مختلف دول العالم لاسيما المتطورة منها تمّ التّحول للطريقة الإلكترونية في مختلف المعاملات التجارية، الاقتصادية وحتى الإدارية التي لتزال محل جدل فيما يخص طريقة تقديم الخدمات الإدارية بالطرق الإلكترونية ومدى توفر مستلزمات ذلك في الإدارة الجزائرية.

ثانيا: مبررات الانتقال إلى نظام الإدارة الإلكترونية

تحقق الإدارة الإلكترونية عدّة مزايا وإيجابيات تبرر ضرورة التّحول نحو هكذا نظام من خلال البحث عن الوسائل اللازمة لإنجاح برنامج الإدارة الإلكترونية الذي تبنته الجزائر منذ سنة 2009 تحت شعار "الجزائر الإلكترونية"، فمن خلال ما هو معاش في واقع الممارسة الإدارية يبدو أنّ تقديم الخدمة العمومية بالطريقة الإلكترونية له ما يبرره من خلال ما تحقّقه هذه العملية من مرونة وبساطة الخدمة، بالإضافة إلى القضاء على مختلف مظاهر الفساد الإداري وتحقيق الشفافية في العمل الإداري.

فلا يمكن إنكار أهمية تقديم الخدمة العمومية بالطريقة الإلكترونية التي تساهم في تخفيف الإجراءات وتقديم الخدمة في وقت وجيز ودون عناء التنقل للمصلحة المختصة بحثا عن الوثيقة أو الخدمة، كما لا يمكن تجاهل الدور الإيجابي للمعاملات الإلكترونية لتحقيق المساواة بين المواطنين في الحصول على الخدمات التي يقدمها المرفق العام، بالإضافة إلى ما تحقّقه الخدمة الإلكترونية من شفافية في الوظيفة العامة²، عكس ما كان عليه الوضع في ظل الإدارة التقليدية البيروقراطية التي همشت المواطن البسيط وجعلت أصحاب الطرق الملتوية هم الأوفر حظا في الاستفادة من الخدمة العمومية.

وتبرز أهمية المعاملات الإلكترونية في المجال الضريبي بصفة أكبر في تحسين الخدمات التي تقدمها الإدارة الضريبية من جهة وفي جودة عملية الفرض الضريبي والتحصيل من جهة أخرى، وما اعتماد التقنية

¹ أحلام محمد شواي، "الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد 64، العدد 04، 2016، ص 3391.

² MOUATADID Abdellatif, « **Administration électronique: quelle gouvernance?** », Instance Centrale de Prévention de la corruption, p 03, (consulté le 10/06/2022 à 10h00) en ligne Administration_Electronique_Quelle_Gouvernance.pdf

الالكترونية والرقمية إلا محاولة من طرف المشرع الجزائري للتقليل من الخروقات التي يقوم بها المكلف بالضريبة بهدف التهرب عن أداء الديون الضريبية.

فقد ثبت من خلال واقع الممارسة في ظل الإدارة الضريبية التقليدية أنها تعاني الكثير من الصعوبات في التعامل مع المكلفين بالضريبة بسبب غياب آليات تقنية وفنية مُحكمة للتصدي لأي تصرف غير مشروع يهدف إلى التملص من دفع الضريبة ومختلف الرسوم.

الفرع الثاني: البناء التشريعي للمعاملات الإلكترونية في مادة الضرائب

يعتبر الإطار التشريعي الحلقة الأولى لتبني أي نظام أو برنامج مهما كان مجاله، فلا يمكن الحديث عن خدمة عمومية الكترونية إلا بوجود إطار قانوني يكرّس رغبة الدولة في تبني أية سياسة، إلا أنّ ما يميز المعالجة التشريعية الخاصة بالإدارة الالكترونية أنها مندثرة بين عدّة نصوص نظرا لعدم ضبط إطار تشريعي خاص بالإدارة الالكترونية.

بالعودة إلى النصوص القانونية المتفرعة نجد أنّ المشرع وضع أحكاما خاصة تنظم المجال الالكتروني حسب كل قطاع، كما هو الأمر بالنسبة لتبني الإدارة الالكترونية في مادة الضرائب أين نجد أن المشرع أصدر بعض النصوص الخاصة بالإطار الالكتروني لإمكانية تجسيد برنامج الإدارة الالكترونية.

فمن خلال العودة إلى قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لاسيما نص المادة 375 منه¹، نجد أنها تبنت الدفع الالكتروني منذ سنة 2008 بموجب المادة 15 من القانون رقم 08-02 الذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008²، عن طريق تعديل نص المادة 370 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وإدراج إمكانية دفع الضرائب والرسوم بالطريقة الالكترونية.

كما أشارت المادة 23 من نفس القانون إلى تعديل المادة 161 من قانون الإجراءات الجبائية من خلال السماح للأشخاص المعنويين والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات أن تقوم باكتتاب التصريحات وتسديد الضرائب بالطريقة الالكترونية.

بالإضافة إلى ما جاء في المادة 65 من قانون المالية لسنة 2020³، والتي عدلت أحكام المادة 67 من قانون المالية لسنة 2017، وأقر من خلالها المشرع بإمكانية التصريح الضريبي وكذا تسديد الضرائب بطريقة

¹ قانون رقم 76-101 مؤرخ في 09 ديسمبر 1976، يتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ج. ر. ج. ج. ج. عدد 102، صادر في 22 ديسمبر 1976، معدل ومتمم.

² قانون رقم 08-02 مؤرخ في 24 جويلية 2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، ج ر عدد 42، صادر في 27 جويلية 2008.

³ قانون رقم 19-14 مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج ر عدد 81، صادر في 30 ديسمبر 2019.

الالكترونية، إلا أنّ اعتماد هكذا تقنية وصبها في قالب قانوني يستوجب الاعتراف بحجية التوقيع الالكتروني باعتباره من ضروريات ممارسة المعاملات الالكترونية¹، وقد أخذ المشرع الجزائري هذا الأمر بعين الاعتبار في المراحل الأولى لظهور المعاملات الالكترونية بموجب تعديل القانون المدني²، والنص على حجية التوقيع الالكتروني بموجب المادتين 323 مكرر و 323 مكرر 1 من نفس القانون.

المطلب الثاني: التحول نحو نظام المعاملات الالكترونية في مادة الضرائب "بعض النماذج"

بعدما تمّ تبني برنامج الجزائر الالكترونية والذي شرعت الدولة في تجسيده في أرض الواقع من خلال التحول الرقمي التدريجي في المرافق العامة الأكثر تعاملًا مع المواطن، تمّ الشروع كذلك في البحث عن عصنة قطاع المالية باعتباره من أهم القطاعات الحساسة في الدولة، وذلك من خلال اعتماد بعض البرامج التي تبقى غير كافية لتحقيق عصنة حقيقية للقطاع.

الفرع الأول: إنشاء موقع الكتروني رسمي

بالعودة إلى الموقع الرسمي لوزارة المالية نجده يحتوي على الكثير من المعلومات الخاصة بمختلف المرافق التي لها علاقة بمالية الدولة لاسيما المديرية العامة للضرائب، التي خصص لها موقع مستقل يتضمن الكثير من المعلومات والخدمات، أهمها:

أولاً- خدمة الإعلام والإعلانات: إنّ أهم ما يُلفت الانتباه أثناء الولوج إلى الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب هو احتوائه على معلومات مهمة تساهم في نشر الثقافة الضريبية للمواطن البسيط، فعلى سبيل المثال نجد أنّ الموقع يتضمن خانات متعددة منها ما يخص التنظيم الهيكلي للمديرية ومختلف أقسامها وفروعها على المستوى المركزي أو الخارجي، مع تحديد اختصاصات كل جهاز.

بالإضافة إلى خدمة الإعلانات المتعلقة بآجال التصريح ومختلف التمديدات التي تقوم بها المديرية، أين يسهل على المكلف العلم بها لتفادي التأخر في التصريح أو الدفع، مع نشر كل المعلومات والامتيازات التي تخدم الخاضع للضريبة مما يسهل عملية الاستفادة منها.

ثانياً- خدمة تحميل الوثائق: يوفر كذلك الموقع الرسمي للمديرية إمكانية تحميل وطباعة مختلف الوثائق التي يحتاجها المكلف سواء أثناء التصريح أو الدفع، هذا ما يخفف عليه عناء التنقل والانتظار للحصول على الوثائق من المصلحة الإدارية المختصة.

¹ BOUTROS Michael, Le droit de commerce électronique: une approche de la protection du cyber consommateur, Thèse de doctorat, Université de grenoble, 2014, p 137.

² أمر رقم 75-58، مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني، ج ر عدد 78، صادر في 30 سبتمبر 1975، معدل ومتمم.

فمن خلال الولوج إلى المنصة الخاصة بخدمة "مساهمتك" وكذا "جبايتك" نلاحظ أنه يمكن للمكلف أو أي شخص آخر أن يقوم بتحميل الوثائق ودون شروط، مثل دفتر الأحكام المتعلقة بالإجراءات الإلكترونية لبوابة "مساهمتك" وكذا "جبايتك"، ميثاق المكلف بالضريبة الذي يتم تحيينه كل سنة، استمارة طلب الاكتتاب، ووثائق التصريح الجبائي، طلب الانخراط، كشوف التعريف البنكي أو البريدي... إلخ¹.

ثالثا- خدمة الاطلاع على المنظومة التشريعية: أهم خدمة يوفرها الموقع هي خدمة الاطلاع على النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمادة الضرائب فقد تمّ تجميع كل القوانين الضريبية في خانة واحدة تسمى "التشريع الجبائي" تتضمن كل المستجدات والتعديلات للنصوص الضريبية والإجرائية، مما يسهل على المكلف الاطلاع عليها دون الحاجة إلى العودة إلى قوانين المالية لكل سنة.

كما يضمن الموقع الاطلاع على المناشير والتنظيمات التي تصدرها المديرية العامة للضرائب والتي لها علاقة بكيفية تنفيذ محتوى النصوص التشريعية والتنظيمية، مما يسهل على المواطن الولوج للوثائق الإدارية، عكس ما كان عليه الأمر في ظل الإدارة التقليدية أين يصعب كثيرا الحصول على أية تعليمة أو منشور خاصة تلك التي تخدم مصلحة المكلف بالضريبة.

الفرع الثاني: إطلاق خدمة التصريح الإلكتروني "jibaya'tic"

يعتبر تطبيق نظام جبايتك المبرمج في الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب أحدث نظام تم اعتماده من طرف المديرية والذي يسعى إلى حث المكلفين بالضريبة على استعمال هذا النظام في مجال التصريح الجبائي للمكلف، والذي يعاني من عدة معوقات في ظل الإدارة التقليدية لاسيما الطوابير التي تنتج من كثرة عدد المعنيين بالتصريحات.

أولا: شروط الولوج لخدمة "جبايتك"

لإعمال هذا النظام يجب على كل مكلف بالضريبة أن يقوم بتقديم طلب لفتح حساب خاص به عن طريق الاتصال بالمديرية المعنية للتسجيل وإجراء عملية التصريح الجبائي بالطريقة الإلكترونية، مع ضرورة إرفاق الطلب بكشف الحساب البنكي، وبعد هذه العملية يتحصل المكلف على حساب خاص به ومن خلاله يمكنه الولوج إلى المنصة لإجراء عملية التصريح، ويتم تجديد التسجيل آليا كل سنة، إلا في حالة رغبة المكلف إلغاء الانخراط أين يجب عليه تقديم طلب لذلك.

¹ يمكن الاطلاع على مختلف الخدمات التي يوفرها الموقع من خلال الولوج إلى المنصة الرسمية للمديرية العامة للضرائب على الرابط التالي:

www.mfdgi.gov.dz

ثانيا: إيجابيات التعامل وفق نظام "جبايتك"

لا يمكن إنكار أهمية المعاملات الإلكترونية في مختلف المجالات لما تحققه من مرونة الخدمة وجودتها، وما استعمال نظام "جبايتك" إلا دليل على رغبة الدولة في تخفيف السلوكات البيروقراطية الممارسة على المواطن والتي يعاني منها أثناء التنقل إلى المصالح الإدارية المختصة.

إنّ تبني الإدارة الضريبية الإلكترونية يحقق عدة مزايا وإيجابيات تتجلى بالخصوص من خلال إعمال نظام "جبايتك" الذي يساهم في تقريب الإدارة من المواطن ويعمل على زرع الثقة بين مصالح الإدارة الضريبية والمكلفون بالضريبة من خلال عدم الشك في تصريحاتهم في كل مرة ومنحهم الحرية في التصريح بمداخيلهم دون ضغط أو مراقبة آنية.

الفرع الثالث: إطلاق خدمة التصريح والدفع الإلكتروني "مساهمتك moussahamtic"

يندرج إطلاق هذا الفضاء الرقمي ضمن سياسة المديرية العامة للضرائب تحت شعار "قم بالتصريح والدفع ... دون التنقل إلى مصالحنا"، ويهدف هذا التطبيق إلى السماح للمكلف بالضريبة القيام بمختلف العمليات الضريبية عن بعد دون التنقل إلى المصالح المختصة، وما يميز هذه الخدمة أنها توفر إمكانية دفع الضريبة عن بعد وليس الاكتفاء بالتصريح الجبائي.

أولا: إجراءات وشروط الانخراط في الخدمة

بالعودة إلى الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب وبالتحديد بوابة (moussahamtic_aide@mf.gov.dz)، نجدها تتضمن مختلف شروط الاستفادة من الخدمة والتزامات القانونية الواقعة على كل طرف سواء المكلف بالضريبة أو المديرية العامة للضرائب.

فمن أجل الانخراط في الخدمة ينبغي على المكلف بالضريبة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يسعى أمام مصلحة الضرائب المختصة من أجل تقديم طلب الانخراط حسب النموذج المحدد، ويتم فتح حساب خاص له في المنصة يتمكن من خلاله الولوج للمنصة والقيام بمختلف العمليات الضريبية لاسيما التصريح الجبائي أو الدفع الإلكتروني باستعمال بطاقة التأمين أو البطاقة الذهبية.

أما فيما يخص إجراءات الاستفادة من الخدمة فينبغي على المكلف الدخول إلى الفضاء الخاص مع تشغيل خدمة الإجراءات عن بعد، واختيار نوع الخدمة سواء التصريح أو الدفع، ففي حالة رغبة المكلف التصريح بمداخيله يقوم باختيار نوع النموذج الخاص بطبيعة النشاط الخاضع للضريبة مثل سلسلة التصريح ج 50 أو ج 12 حسب الحالة، وعند إتمام عملية التصريح يتم إرساله ويحوّل إلى قسم الدفع، بالإضافة إلى ضرورة ملاءة حقول طلب التوطين البنكي.

وما يميز خدمة مساهمتك أنها تمنح للمكلف إمكانية دفع الضريبة الكترونيا دون عناء التنقل إلى قباضة الضرائب المختصة، مما يُسهل ويساهم في تحصيل الديون الضريبية ويخفف الضغط على موظفي المصالح الضريبية.

ثانيا: أهم مزايا خدمة "مساهمتك"

تحقق هذه الخدمة عدّة مزايا باعتبار أنّها فضاء رقمي الكتروني يساهم بشكل كبير في تخفيف الإجراءات على المكلف بالضريبة، فهي توفر السهولة في الولوج إلى الخدمة ودون نفقات، كما توفر الوقت وعناء التنقل إلى المصلحة المختصة لدفع الضريبة، بالإضافة إلى أنها تمكن من الولوج إلى البيانات الخاصة بالمكلف بكل سهولة من خلال الفضاء الرقمي. كما يقدم هذا الفضاء الرقمي عدّة خدمات لاسيما إمكانية إنشاء وتعديل التصريح الجبائي، إمكانية طلب التوطين البنكي، السماح للممثل القانوني للمكلف بالولوج إلى المنصة والقيام بالعمليات الضريبية، إمكانية الدفع الالكتروني للدين الضريبي...إلخ.

المبحث الثاني

عن مدى نجاح الإدارة الالكترونية في تحقيق فعالية الأداء الضريبي

خلال عملية فرض الضريبة وتحصيلها

إذا كان من السهل الحديث عن برنامج الإدارة الالكترونية وإبراز توجهات الدولة في ذات السياق، فإنه من الصعب الوصول إلى تبني هكذا نظام دون تحديات وتوضيحات، وقد تبين من خلال الإحصائيات المتعلقة بنسبة تطبيق برنامج الجوائر الالكترونية أنه وصل فقط إلى نسبة 28 % منذ إنطلاقه إلى غاية 2018¹، ومما لا شك فيه أنّ إعمال برنامج الإدارة الإلكترونية في مجال المعاملات الضريبية يشكل قفزة نوعية في مجال الإصلاح الإداري في الجزائر لما يحققه من فعالية ضريبية، لكنه من جانب آخر قد لا يحقق هذه الفعالية لعدة أسباب سنجملها لاحقا.

المطلب الأول: الإدارة الضريبية الالكترونية برنامج فعال لتحقيق الفعالية في الأداء الضريبي ومرونته

إنّ أهم عائق تعاني منه الكثير من دول العالم هو صعوبة إيجاد نظام ضريبي فعال للتطبيق بشكل يضمن تحصيل مختلف الديون الضريبية، الأمر الذي يفيد أنّ اعتماد التعاملات الالكترونية في مادة الضرائب يشكل أهم تحدي للدول التي تسعى لجعل الضريبة أهم مورد للخزينة العمومية.

¹ LOUNES Houda, « l'administration électronique en Algérie, entre plan et réalisations », **Revue des sciences économiques, de gestions et sciences commerciales**, faculté des sciences économiques, de gestions et sciences commerciales, Université M'hamed Bougara- Boumerdes, vol 11, n° 02, 2018, p 503.



وإذا كانت الإدارة الضريبية التقليدية تعاني الكثير من الصعوبات في مجال التعامل مع الخاضعين للضريبة بالنظر إلى نقص الوسائل المادية والبشرية وحتى الإدارية لمراقبة المكلف بالضريبة وحثه على أداء الديون الضريبية من خلال نشر ثقافة المواطن الصالح الذي يتقدم بنفسه للتصريح بمدخله ودفع ضرائبه، فإن اعتماد الوسائل والتقنيات التكنولوجية الحديثة يساهم بشكل كبير في تحقيق المبتغى من العملية الضريبية بصفة عامة.

إنّ أهم عائق تعاني منه مصالح الإدارة الضريبية هو صعوبة التعامل مع المكلف بالضريبة أثناء مرحلتي الخضوع للضريبة وتحصيلها، من خلال التصريحات غير المطابقة للواقع التي يقوم بها الكثير من المكلفين بالضريبة، ورغم التعديلات القانونية الكثيرة التي يقوم بها المشرع لعله يجد حلا للتصدي لهذه الظاهرة إلا أنه لم يفلح في ذلك، الأمر الذي يفيد أنّ الانتقال إلى المعاملات الإلكترونية من خلال اعتماد منصات خاصة للتواصل مع المكلف بالضريبة والتصريح بمدخله يحقق نوع من المصادقية في محتوى تصريحاته مما يساهم في التقليل من التصريحات الخاطئة أو المغلوطة، كما تساهم الطريقة الإلكترونية في سهولة مراقبة تصريحات المكلف بالضريبة في حالة رغبته في التحايل وإخفاء مدخله الحقيقية.

الفرع الأول: المعاملات الضريبية الإلكترونية تساهم في جودة الخدمة العمومية

عاش المواطن الجزائري عدّة تعقيدات إدارية وصعوبة الولوج للخدمات التي يقدمها المرفق العام لعدة أسباب مرتبطة أساسا بالسلوكات البيروقراطية التي شوهت وجه الإدارة العامة، الأمر الذي فرض على الدولة البحث عن حلول إصلاحية من خلال إنشاء هياكل مختصة بحماية حقوق المواطن في مواجهة التعسف الإداري¹، إلى أن تم تبني المعاملات الإلكترونية كحل بديل للمعاملات التقليدية.

ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إحداث تطورات مختلفة في مجال تقديم الخدمة العمومية في الوقت المناسب وبأقل تكلفة²، وبتبني برنامج الإدارة الإلكترونية في مجال الخدمات التي تقدمها مصالح الإدارة الضريبية أدى الوضع إلى تحقيق نوع من التحسن أثناء تقديم الخدمة بالطريقة الإلكترونية، لاسيما بالنسبة للمكلف بالضريبة الذي يمل من التعقيدات الإدارية إلى درجة يجعله يتهرب عن دفع ضرائبه.

¹ بلول فهيمة، مقدار فتحة، "الخدمة العمومية في الجزائر: من البيروقراطية التقليدية إلى البيروقراطية الإلكترونية"، من أعمال الملتقى الدولي حول البيروقراطية الإلكترونية بين المرونة والتعقيد، المنشور في مجلة المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية، الجزء الأول، برلين، 2022، ص 75.

² صديقي أحمد، الطيبي عبد الله، "تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين متطلبات الشفافية وجودة الخدمة"، من أعمال الملتقى الدولي حول البيروقراطية الإلكترونية بين المرونة والتعقيد، المنشور في مجلة المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية، الجزء الثاني، برلين، 2022، ص 39.

وباعتماد التقنيات الالكترونية ساهم ذلك في جودة الخدمات التي يقدمها المرفق العام، فمن خلال دراسة إحصائية لإحدى المديرية التابعة لإدارة الضرائب تبين أن استعمال الخدمة الالكترونية ساهم في جودة الخدمات الجبائية بنسبة 44.7%¹.

الفرع الثاني: المعاملات الضريبية الإلكترونية تساهم في التقليل من الغش الجبائي

يلجأ الكثير من المكلفين بالضريبة لاسيما المؤسسات والشركات الضخمة إلى استعمال وسائل ملتوية بهدف التنصل عن أداء الديون الضريبية من خلال التحايل على القانون واستعمال طرق تديسية للتهرب عن أداء الضريبة، التصريح الكاذب أو ممارسة نشاط دون فوترة أو تقديم وثائق مزورة... إلخ من السلوكات غير المشروعة والتي تشكل جريمة في منظور قوانين مختلف الضرائب وقانون العقوبات.

نتج عن استعمال هكذا سلوكات عدة آثار سلبية ومن عدة نواحي لاسيما الآثار المالية التي تتجلى في تذبذب موارد الخزينة العمومية وعجز الدولة عن تلبية حاجيات المواطن، وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية بين الخاضعين للضريبة².

وإن كان المكلف يستطيع القيام بهذه السلوكات في ظل الإدارة التقليدية الورقية، فإن الأمر يكون أصعب في ظل الإدارة الالكترونية، أين يتم التعامل بوسائل الكترونية يصعب معها التهرب عن أداء الضريبة، ويجد هذا الأمر مبرره بالنظر إلى استعمال الرقمنة في مختلف الإدارات العمومية أين يتم تسجيل مختلف العمليات ولا يمكن للمكلف إخفاء معلومات متعلقة بتجارة أو أي نشاط خاضع للضريبة.

الفرع الثالث: المعاملات الضريبية الإلكترونية تساهم في نشر الثقافة الضريبية

يعاني المواطن الجزائري من نقص الثقافة الضريبية لأنه يعتبر دفع الضريبة عقوبة له ولا يعي بأنها مساهمة في الأعباء العامة ووسيلة لتحقيق المساواة بين المواطنين، وقد تجلى هذا الخلل من خلال نفور المواطن من أداء ما عليه من ديون ضريبية حتى وإن استدعى الأمر استعمال طرق ملتوية لتفادي الدفع.

على هذا الأساس فإن اعتماد المعاملات الالكترونية في مادة الضرائب هي فرصة لنشر ثقافة المواطن الواعي والصالح الذي يتقدم للتصريح بمدخله ودفع ضرائبه دون انتظار أي ضغط من الإدارة، وباستعمال المنصات الإلكترونية يستطيع المكلف أن يقدر أهمية دفع الضرائب وضرورة ذلك لاسيما عندما يطلع على مختلف القوانين والمناشير وكذا الإجراءات المتعلقة بالتحصيل الضريبي.

¹ بوزكري جيلالي، "دور الإدارة الضريبية في تحسين جودة الخدمات الجبائية-دراسة ميدانية بمركز الضرائب تسميلت"، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المجلد 16، العدد 01، 2021، ص 475.

² خضراوي الهادي، سعيداني محمد السعيد، "الرقابة الجبائية ودورها في محاربة الغش والتهرب الضريبي"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثلجي- الأغواط، المجلد 01، العدد 02، 2015، ص 45.

فما يميز المنصات الرقمية أنها تساهم في توعية المواطن وتثقيفه بشكل يجعله يقتنع بما عليه من واجبات مقابل الحقوق التي يكتسبها، وتساهم هذه المنصات في توطيد الثقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية ولا يعتبر هذه الأخيرة عدوا له، بل مرافقا له.

ولا ينبغي الاكتفاء بهذا الفضاء الإلكتروني لتوعية المواطن بأهمية الضريبة بل ينبغي كذلك القيام بحملات التوعية وتنظيم ملتقيات وأبواب مفتوحة حول النظام الضريبي ومستجداته¹، بُغية إقناع المواطن بحتمية المشاركة في الأعباء العامة حسب مدخول كل شخص.

المطلب الثاني: معوقات تطبيق الإدارة الضريبية الإلكترونية وتأثير ذلك على تحصيل الديون العمومية:

تقوم الإدارة الإلكترونية على خلق تفاعل بين المواطن والدولة²، وإذا كانت هذه الأخيرة قد تمكنت من إعادة النظر في واقع الخدمة العمومية وطريقة تقديمها من خلال إطلاق خدمات عن بعد، أبهرت المرتفقين والمتعاملين مع المصالح الإدارية بالنسبة للدول المتطورة التي لها ما يكفي من الطول والإمكانات، فإنّ الوضع يختلف بالنسبة لدول العالم الثالث التي تعاني من صعوبات ومعوقات عديدة أنقصت من أهمية التعامل الإلكتروني.

الفرع الأول: معوقات تطبيق الإدارة الضريبية الإلكترونية

إنّ مجرد وجود استراتيجية متكاملة للتحويل الإلكتروني لا يعني أنّ الطريق ممهدة لتطبيق وتنفيذ هذه الاستراتيجية بسهولة وسلاسة، وذلك لوجود الكثير من العوائق التي تعرقل التحويل نحو الإدارة الإلكترونية³، وتعتبر الجزائر من الدول التي تراجع مستواها فيما يخص استعمال الإدارة الإلكترونية لاسيما في السنوات الأخيرة أين تبين حسب إحصائيات مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية تراجع الجزائر من مرتبة 123 خلال سنة 2005 إلى 150 خلال سنة 2016⁴، ويمكن إجمال هذه المعوقات فيما يلي:

أولاً: المعوقات المرتبطة بسياسة الدولة الإلكترونية

أ- **نقص الإلمام التشريعي:** إنّ ما يميز المنظومة القانونية المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية هو كونها شحيحة ولا تلم بمختلف الجوانب المتعلقة بأحكام الإدارة الإلكترونية وكيفية تنفيذ هذا البرنامج، الأمر الذي يفيد نقص

¹ سماعيل عيسى، "ظاهرة الغش الضريبي في القانون الجنائي الجزائري (التشخيص والعلاج)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، المجلد 15، العدد 21، 2019، ص 583.

² BAL Aminata, « Quelques réflexions sur l'administration électronique », **Revue Française d'administration publique**, Institut national du service public, n° 110, 2004, p 02.

³ فارس كريم، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية الدولية، 2008، ص 47.

⁴ بوراس منيرة، التحويل نحو الحكومة الإلكترونية في الجزائر: بين واقع التطبيق والرغبة في التطوير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1، 2019-2020، ص 229.

الاعتناء التشريعي بما هو رقمي وتكنولوجي، عكس ما نجده مثلا في الدول التي ترغب حقيقةً في التحول الرقمي والتي جهزت ترسانة قانونية للإحاطة بكل ما يتعلق بتنفيذ البرنامج الإلكتروني، كما هو الأمر في فرنسا التي أصدرت في سنة 2003 على سبيل المثال 12 مرسوما خاصا بالإدارة الإلكترونية¹.

نلاحظ كذلك أنّ المشرع فضّل ترك الخيار للمكلفين بالضريبة لاختيار طريقة التعامل مع الإدارة الضريبية، بمعنى أنه لم يلزم المكلف مثلا بالتصريح الجبائي بالطريقة الإلكترونية ولم يشترط كذلك أن يكون الدفع الكترونيا، مما يقلل من أهمية الخدمة الإلكترونية ويجعلها عملية ثانوية يمكن القيام بها أو البقاء في نفس الإطار التقليدي، ويتجلى هذا الطرح من خلال ما ورد في النصوص القانونية المتعلقة بالخدمات الإلكترونية أين جاءت بصيغة الاختيار وليس الإلزام، كما جاء في نص المادة 65 من قانون المالية لسنة 2020 التي منحت للمكلف بالضريبة الخيار في التصريح والدفع الإلكتروني.

ب-نقص الإمكانيات المادية والبشرية: إنّ أهم عامل لنجاح برنامج الإدارة الإلكترونية في توفير المتطلبات التقنية من التوصيلات الأرضية والخلوية وتكنولوجيات المعلومات وشبكات الاتصالات²، بالإضافة إلى شبكة الانترنت التي تعتبر شبكة عالمية تربط عدة آلاف من الشبكات وملايين أجهزة الكمبيوتر المختلفة الأنواع والأحجام، وهي وسيلة يستعملها الأفراد والمؤسسات للتواصل وتبادل المعلومات³.

تعاني الجزائر الكثير من النقص فيما يخص توفير الإمكانيات المادية لإنجاح برنامج الجرائز الإلكترونية، لاسيما ضعف البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، وارتفاع أسعار الأجهزة والبرمجيات الحديثة، وهذا بسبب نقص الموارد المالية المخصصة لهذا البرنامج⁴.

تجلى الاعتراف التشريعي بنقص الإمكانيات المادية من خلال ما جاء في نص المادة 65 من قانون المالية لسنة 2020 التي اعترفت من خلالها المشرع بنقص الإمكانيات عندما أقر أنّ أعمال الطريقة الإلكترونية يكون بشكل انتقالي وتدرجي إلى حين إيجاد الحل المعلوماتي على مستوى المراكز المعنية.

كما جاء في الأحكام المتعلقة بالانخراط في خدمة "جبايتك" أنه في حالة وجود خلل تقني في البوابة وعدم جاهزيتها يتم إعلام المكلف بالنظام البديل للتصريح والدفع، الأمر الذي يفيد اعترافا صريحا بعدم الجاهزية لتبني نظام الكتروني بآتم معنى الكلمة، نظرا لعدم وجود بنية تحتية حقيقية للمعاملات الإلكترونية.

¹ CHATILLON Georges, «l'administration électronique», *Revue internationale de droit comparé*, société de législation comparée, France, vol 58, n°2, 2006, p 675.

² بوزكري جيلالي، مرجع سابق، ص 458.

³ قاشي علال، عشير جيلالي، "حتمية التجارة الإلكترونية وآثارها الاقتصادية"، *مجلة الحقوق والحريات*، مخبر الحقوق والحريات في النظم المقارنة، جامعة بسكرة، المجلد 09، العدد 02، 2021، ص، 1143

⁴ فرطاس فتيحة، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطن"، *مجلة الاقتصاد الجديد*، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، المجلد 15، العدد 02، 2016، ص 320.

وإذا كان صنّاع القرار في الجزائر لا يزالون يعترفون بوجود نقائص، فإنّ دول أوروبا مثلا وحتى مختلف الدول المتقدمة قد تمكنت من تبني هكذا نظام وبأحدث التجهيزات منذ بداية الألفية¹، أين تمّ تهيئة أرضية حقيقية لولوج عالم الرقمنة والخدمات عن بعد.

كما يعتبر الموظف العمومي عنصر أساسي للتحويل إلى الإدارة الالكترونية، وما يُعاب على واقع الموظف العام في الجزائر هو نقص خبرته في مجال التقنيات الالكترونية ومختلف البرامج بالإضافة إلى تخوفه وعدم مبادرته لمسايرة التطور التقني والتكنولوجي، وهذا بسبب غياب إطار قانوني يحميه أثناء أداء الوظيفة الإدارية بالطريقة الالكترونية.

ثانيا: المعوقات المرتبطة بالمكلف بالضريبة

يعتبر المكلف بالضريبة الطرف الثاني المهم لإنجاح برنامج الإدارة الالكترونية في مجال الخدمات الضريبية، إلا أنّ الإشكال الذي يعترض تطبيق هكذا برنامج هو عزوف المواطن الجزائري وتخوفه من الفضاء الرقمي نظرا لنقص ثقافة الإعلام والتوعية، فإذا كانت الدولة توفر الإمكانيات اللازمة لتنفيذ برنامج الجزائر الالكترونية دون أن تلقى استجابة من المرتفقين فهذا يعتبر عائق حقيقي لتحقيق رغبة الدولة.

لاسيما في مجال المعاملات الضريبية أين يحاول الكثير من الخاضعين للضريبة التهرب عن أداء ما عليهم من ديون ضريبية ويخشون الولوج إلى العالم الالكتروني ويعتبرونه خطرا على ذمتهم المالية لصعوبة التلاعب بالأرقام والحسابات وكذا إخفاء الموارد المالية للتهرب عن الدفع.

بالإضافة إلى تخوف المواطن من المعاملات الالكترونية التي قد تمس بسرية وثائقهم وحياتهم، ويحتل عنصر حماية الحياة الخاصة مكانة هامة في مجال استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال²، وينبغي على كل دولة أن توفر أمن معلوماتي أثناء تنفيذ برنامج الإدارة الالكترونية، لتشجيع المواطن على التعامل الكترونيا.

الفرع الثاني: نقص فعالية تحصيل الضرائب باستعمال التقنيات الالكترونية

إذا سلمنا من خلال ما سابق بوجود الكثير من المعوقات التي تمنع نجاح برنامج الإدارة الالكترونية في الجزائر، فإنّ الأمر لا يختلف بالنسبة لتطبيق التقنيات الالكترونية في إطار العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية التي لا تزال تحاول إيجاد حلولاً أكثر فعالية للقضاء على مختلف التصرفات التي يقوم بها الخاضع للضريبة للتهرب من دفع ديونه الضريبية.

¹ FALQUE-PIERROTIN Isabelle, « L'expérience du forum des droits sur l'internet », **Revue française d'administration publique**, Institut national du service public, n° 110, 2004, p. 351.

² BENYEKHELF Karim, « Administration publique en ligne au Canada : précisions terminologiques et état de la réflexion », **Revue Française d'administration publique**, Institut national du service public, n°110, 2004, p 274.



فيبدو أنّ اعتناق المعاملات الالكترونية في مادة الضرائب لم يقضي على صعوبات تحصيل الديون العمومية بالنظر إلى عدم معالجة العطب الحقيقي للتوصل عن أداء الضريبة سواء تعلق الأمر بطبيعة النظام الضريبي المطبق في الجزائر أو بالترسانة القانونية التي تسببت في عدم الاستقرار التشريعي وخلق تذبذب في فهم النظام المطبق، بالإضافة إلى غياب رقابة فعلية من طرف المصالح المختصة التي لا تتدخل لمراقبة عملية فرض الضريبة وتحصيلها بسبب السلوكيات غير المشروعة التي يقوم بها بعض الموظفين مع فئة من المكلفين بالضريبة أصحاب النفوذ ولا يتم التطبيق الصارم للقانون إلا على الفئات البسيطة التي تدفع ضرائب قليلة الأهمية.

إنّ تطبيق البرامج الالكترونية المتعلقة بالتصريح الجبائي يعتبر إجراء جد مهم، لكن إذا تمّ فرضه بصفة إلزامية على جميع المكلفين بالضريبة وليس جعله اختياريا، ونفس الأمر بالنسبة لخدمة "مساھمك" التي تحقق فعالية في تحصيل الضريبة بطريقة ودية بعيدا عن الإجراءات الجبرية، لكن يبقى الإشكال في عدم تعميم هذه الخدمة على مستوى كل المصالح والسماح للمكلف الاختيار بين الدفع الالكتروني أو التقليدي، فمثل هكذا أحكام تؤدي إلى الإنقاص من فعالية الأداء الضريبي بالطريقة الالكترونية، لأنّه يمكن لأي خاضع أن لا يدفع الضريبة ويصعب حتى متابعته ميدانيا.

الخاتمة:

ما يمكن التوصل إليه من خلال هذه الورقة البحثية، أنّ الفضاء الالكتروني في الجزائر أصبح يغزو بالتدرج مختلف الإدارات العمومية، لاسيما تلك التي لها علاقة مباشرة مع تطلعات المواطن وانشغالاته اليومية، وأنّ اعتماد هكذا سياسة مردّه التطور التقني والمعلوماتي الذي عرفته مختلف دول العالم التي استغنت تقريبا عن الإدارة الورقية وعوضتها بالخدمة الالكترونية الأكثر فعالية ومرونة.

إنّ تبني برنامج الإدارة الالكترونية في مادة الضرائب لم يكن من أولويات الدولة التي سارعت في تبني هكذا برنامج في المرافق الإدارية الأخرى كمرحلة أولى تقييمية والتي أظهرت نتائجها في أرض الواقع، مما شجّع صنّاع القرار على التفكير في تعميم المعاملات الالكترونية بالنسبة لمختلف القطاعات.

ورغم اعتبار تبني المعاملات الالكترونية في القطاع المالي بصفة عامة والضريبي بصفة خاصة لا تزال في بدايتها مما يصعب تقييم واقع الممارسة الإلكترونية في مادة الضرائب، إلا أنه ومن خلال التجربة المتواضعة يمكن الإشارة إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها لكي نتمكن من اقتراح بعض الحلول الموضوعية والميدانية التي ينبغي على صنّاع القرار العمل بها مستقبلا لتفعيل التعامل الالكتروني وتوسيعه في مادة الضرائب، وقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة:



- أن سياسة الدولة الجزائرية في مجال التّحول الرقمي قد برزت بشكل أفضل في السنوات الأخيرة لاسيما مع ظهور الأزمة الصحية وانتشارها في مختلف أنحاء العالم، مما حثّم على الدول أن تجد طريقة للتعامل عن بعد عوض التنقل إلى المصالح الإدارية.
- أن إطلاق الخدمات الالكترونية في مادة الضرائب قد تجلى من خلال عدّة خدمات متاحة على الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب والتي توفر إمكانية إجراء عملية التصريح الجبائي عن بعد وفق نظام "جبايتك"، بالإضافة إلى إمكانية الدفع عن بعد من خلال الانخراط في منصة "مساهمتك".
- وأنه نتج عن هذا الفضاء الرقمي سهولة ومرونة في التعامل مع المكلفين بالضريبة الذين يتواصلون مع المصالح الإدارية عن بعد دون عناء التنقل والانتظار، الأمر الذي يشجع المواطن على الانخراط في الفضاء الالكتروني والاستفادة من الخدمات التي يوفرها هذا الفضاء.
- إلا أنّ ما يعاب على المعاملات الالكترونية في مجال الضرائب أنّه تنقصها الفعالية والفعلية وذلك بالنظر إلى الكثير من النقائص والصعوبات التي يصادفها المكلف أثناء الولوج إلى المنصة الالكترونية، لاسيما ما يتعلق بنقص البنية التحتية للتعامل الإلكتروني بسبب عدم وجود بيئة حقيقية للمعاملات الالكترونية في الجزائر.
- فأهم عائق يُقرّم من فعالية التواصل الالكتروني هو مشكل تدفق الانترنت وصعوبة الولوج لمختلف المنصات مما جعل المواطن ينفر من هذه الفضاءات ويفضل التعامل التقليدي والمباشر أمام المصالح الإدارية المختصة.
- وكل هذا سببه عدم وجود سياسة واضحة في مجال تبني الإدارة الالكترونية في الجزائر، فهي مجرد محاولات قد تتجح في وضعيات وتفشل في وضعيات أخرى، ولاسيما بالنسبة للقطاعات الحساسة التي تستوجب عناية خاصة من طرف المسؤولين عن طريق البحث عن المعوقات التي تعرقل برنامج الإدارة الالكترونية لإيجاد الحلول الحقيقية وليس الظرفية، وعلى هذا الأساس:
- ✓ نناشد صنّاع القرار في الدولة أن يعوا أهمية التّحول الرقمي في مختلف المعاملات وضرورة تفعيله من خلال توفير الإمكانيات اللازمة لاسيما المادية منها باعتبارها أهم عامل لنجاح المعاملات الالكترونية، فينبغي تخصيص ميزانية معتبرة لاقتناء مختلف التطبيقات والبرامج وكذا الأجهزة الحديثة التي تساهم في مرونة الخدمة العمومية بالطريقة الالكترونية.
- ✓ كما نناشد المشرع الجزائري بضرورة وضع إطار قانوني خاص بالإدارة الضريبية الالكترونية وإيجاد الحلول القانونية لمختلف الإشكالات الميدانية التي تعيق التواصل الالكتروني نظرا لوجود فراغات قانونية سببها المعالجة الظرفية دون التعمق في وضع منظومة قانونية شاملة لكل ما هو فضاء الكتروني.
- ✓ وينبغي كذلك جعل التعامل الالكتروني إجباري من خلال الاستغناء عن الخدمات التقليدية والتحول الكلي للخدمات الالكترونية، على أساس أنّ ترك الخيار للمكلف بالضريبة لاختيار طريقة التواصل مع

الإدارة الضريبية يقلل من مصداقية التعامل الإلكتروني ويساهم في عدم اهتمام المكلف بالفضاء الإلكتروني.

✓ وأخيرا يستوجب على المديرية العامة للضرائب أن تولي اهتماما للعنصر البشري من الموظفين الذين لا تتوفر فيهم الكفاءة اللازمة في مجال الخدمات الإلكترونية نظرا لنقص التكوين وعدم مواكبة التطور الذي حصل على المستوى العالمي في مجال طريقة تقديم الخدمة العمومية بوسائل الكترونية بعيدا عن الإدارة التقليدية البيروقراطية.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ. الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. بوراس منيرة، التحول نحو الحكومة الإلكترونية في الجزائر: بين واقع التطبيق والرغبة في التطوير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1، 2019-2020.

2. فارس كريم، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية الدولية، 2008.

ب. المقالات:

1. أحلام محمد شواي، "الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد 64، العدد 04، 2016، ص ص 3388-3411.

2. بلول فهيمة، مقدار فتحة، "الخدمة العمومية في الجزائر: من البيروقراطية التقليدية إلى البيروقراطية الإلكترونية"، من أعمال الملتقى الدولي حول البيروقراطية الإلكترونية بين المرونة والتعقيد، المنشور في مجلة المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية، الجزء الأول، برلين، 2022، ص ص 71-88.

3. بوزكري جيلالي، "دور الإدارة الضريبية في تحسين جودة الخدمات الجبائية-دراسة ميدانية بمركز الضرائب تسميلت"، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المجلد 16، العدد 01، 2021، ص ص 451-479.

4. خضراوي الهادي، سعيداني محمد السعيد، "الرقابة الجبائية ودورها في محاربة الغش والتهرب الضريبي"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثلجي- الأغواط، المجلد 01، العدد 02، 2015، ص ص 29-55.
5. سماعيل عيسى، "ظاهرة الغش الضريبي في القانون الجبائي الجزائري (التشخيص والعلاج)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، المجلد 15، العدد 21، 2019، ص ص 557-587.
6. صديقي أحمد، الطيبي عبد الله، "تجربة الإدارة الالكترونية في الجزائريين متطلبات الشفافية وجودة الخدمة"، من أعمال الملتقى الدولي حول البيروقراطية الالكترونية بين المرونة والتعقيد، المنشور في مجلة المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية، الجزء الثاني، برلين، 2022، ص ص 33-49.
7. فرطاس فتحة، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطن"، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، المجلد 15، العدد 02، 2016، ص ص 322-305.
8. قاشي علال، عشير جيلالي، "حتمية التجارة الالكترونية وآثارها الاقتصادية"، مجلة الحقوق والحريات، مخبر الحقوق والحريات في النظم المقارنة، جامعة بسكرة، المجلد 09، العدد 02، 2021، ص ص 1131-1159.

ج. النصوص القانونية:

1. قانون رقم 76-101 مؤرخ في 09 ديسمبر 1976، يتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ج. ر. ج. ج. عدد 102، صادر في 22 ديسمبر 1976، معدل ومتمم.
2. أمر رقم 75-58، مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني، ج ر عدد 78، صادر في 30 سبتمبر 1975، معدل ومتمم.
3. قانون رقم 08-02 مؤرخ في 24 جويلية 2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، ج ر عدد 42، صادر في 27 جويلية 2008.
4. قانون رقم 19-14 مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج ر عدد 81، صادر في 30 ديسمبر 2019.

ثانيا: باللغة الأجنبية

A-Thèse :

- BOUTROS Michael, Le droit de commerce électronique: une approche de la protection du cyber consommateur, Thèse de doctorat, Université de grenoble, 2014.

B- Articles :

1. BAL Aminata, « Quelques réflexions sur l'administration électronique », **Revue Française d'administration publique**, Institut national du service public, n° 110, 2004, p p 01-07.

2. BENYKHELF Karim, « Administration publique en ligne au Canada : précisions terminologiques et état de la réflexion », **Revue Française d'administration publique**, Institut national du service public, n°110, 2004, pp 267-277.

3. CHATILLON Georges, « l'administration électronique », **Revue internationale de droit comparé**, société de législation comparée, vol 58, n°2, 2006, pp 673-725.

4. FALQUE-PIERROTIN Isabelle, « L'expérience du forum des droits sur l'internet », **Revue française d'administration publique**, Institut national du service public, n° 110, 2004, pp 349-357.

5- LOUNES Houda, « l'administration électronique en Algérie, entre plan et réalisations », **Revue de sciences économiques, de gestions et sciences commerciales**, faculté des sciences économiques, de gestions et sciences commerciales, Université M'hamed Bougara- Boumerdes, vol 11, n° 02, 2018, pp 496-506.

6- MOUATADID Abdellatif, « **Administration électronique : quelle gouvernance?** », Instance Centrale de Prévention de la corruption _ (consulté le 10/06/2022 en ligne [Administration_Electronique_Quelle_Gouvernance.pdf](#)).